سورية أبلغت الأمم المتحدة بها واعتبرتها محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار ورفع معنويات العصابات المنهارة

عشرات الشهداء والجرحى بثلاثة تفجيرات إرهابية نفّذتها داعش في منطقة السيدة زينب

جانب من الدمار في منطقة السيدة زينب بريف دمشق (سانا)

الوطن - وكالات

استشهد وجرح العشرات أمس في رابع موجة تفجيرات إرهابية تستهدف منطقة السيدة زينب في ريف دمشق الجنوبي خلال ستة أشهر. وأبلغت دمشق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بهذه «الأعمال الإرهابية الجبانة التي تحاول زعزعة الأمن والاستقرار في هذه المناطق ورفع معنويات العصابات الإرهابية المنهارة نتيجة الانتصارات الكبرى». وتبنى تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية في وقت لاحق التفجيرات متحدثاً عن «ثلاث عمليات استشهادية» نفذها مقاتلوه. ووفق مصادر أهلية تحدثت لـ«الوطن» فإن انتحارياً يرتدي حزاماً ناسفاً فجر نفسه عند حاجز بلدة الذيابية من الجهة الجنوبية للسيدة زينب، في وقت قام انتحاري شاب بتفجير سيارة من نوع بيك آب عند تقاطع شارع التين مع الشارع الرئيسي للسيدة زينب وشارع الشهداء، بعد أن نزل من السيارة شاب فجر نفسه بحزام ناسف أيضاً.

وحسب المصادر فإن تفجير السيارة المفخخة أحدث دماراً هائلاً في واجهات الأبنية المطلة على التقاطع، مقدرة عدد الضحايا جراء التفجيرات الثلاثة بـ١٥ شهيداً وأكثر من ٥٠ جريحاً.

لكن المصادر أشارت إلى أن مشفى الصدر في تلك المنطقة تحدث عن وصول ١٢ شهيداً إلى المشفى وستة أشلاء جثث.

من جهته أفاد مصدر في قيادة شرطة محافظة ريف دمشق بارتفاع عدد ضحايا التفجيرين الإرهابيين في منطقة السيدة زينب إلى ١٢ شهيداً و٥٥ جريحاً.

وقال المصدر في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء: إن من بين الشهداء والجرحى عدداً من الأطفال والنساء، مبيناً أنه تم نقل الجرحى إلى عدد من المشافي في دمشق وأن إصابات بعضهم خطرة.

بدوره قال مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض رامي عبد الرحمن: «ارتفعت حصيلة القتلى جراء التفجيرين الانتحاريين في منطقة السيدة زينب إلى عشرين قتيلاً على الأقل يتوزعون بين ١٣ مدنياً وسبعة من المسلحين الموالين» لقوات الجيش العربي السوري والمنتشرين في المنطقة.

وتبنى تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات وفق خبر نشرته وكالة أعماق التابعة له التفجيرات. وتحدث عن «ثلاث عمليات استشهادية بحزامين ناسفين وسيارة مفخخة لمقاتلين من الدولة الإسلامية في السيدة زينب في دمشق».

وبثت قناة الإخبارية صوراً لموقع التفجير تظهر تصاعد أعمدة كثيفة من الدخان الأسود ودماراً كبيراً في الأبنية السكنية والمحال التجارية المجاورة للتفجير.

وتظهر صور أخرى سيارات محترقة وسيارة إطفاء تحاول اخماد النيران المندلعة داخل سيارة. كما تناثر على الطريق بقايا لافتات تجارية وركام من القطع المعدنية والحجارة.

ووجهت وزارة الخارجية والمغتربين رسالتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن حول التفجيرين الإرهابيين اللذين استهدفا المواطنين الآمنين في بلدة السيدة زينب والمجزرة الدموية التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في قرية الغندورة واستمرار استهداف تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والجماعات المتحالفة معه للأحياء السكنية في مدينة حلب.

وأكدت الخارجية حسب وكالة «سانا» للأنباء، أن التفجيرات الإرهابية والقصف العشوائي والمجازر التي يرتكبها تنظيما داعش وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات الإرهابية المتحالفة أو المتفرعة عنهما تأتي في إطار السياسات الإجرامية البلطجية والفاشية التي يقوم بها نظام أردوغان وبدعم مالي وعسكري منه ومن نظامي الدوحة والرياض.

وأضافت الوزارة: إن الحكومة السورية تطالب الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بإدانة الجرائم الإرهابية والاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر اتخاذ إجراءات رادعة فورية وعقابية بحق الدول والأنظمة الداعمة والممولة للإرهاب ولا سيما الأنظمة الحاكمة في تركيا والسعودية وقطر.

وتعرضت المنطقة في ٢٥ نيسان لتفجير انتحاري إرهابي بسيارة مفخخة استهدف نقطة أمنية وتسبب بمقتل سبعة أشخاص وإصابة عشرين آخرين بجروح. وتبناه تنظيم داعش.

وتضم منطقة السيدة زينب مقام السيدة زينب، الذي يعد مقصداً للسياحة الدينية في سورية. ويقصده زوار تحديداً من إيران والعراق ولبنان رغم استهداف المنطقة بتفجيرات عدة في السابق.

ويحاط المقام بإجراءات أمنية مشددة تمنع دخول السيارات إليه، إلا أن المنطقة شهدت تفجيرات عدة أكبرها في شباط، تبناه تنظيم داعش وأوقع ١٣٤ شهيداً، في حصيلة اعتبرت حينها الأكثر دموية جراء تفجير منذ اندلاع الأحداث منتصف آذار ٢٠١١.

مجلس الوزراء يدين «العمل الإرهابي الجبان»

أدان مجلس الوزراء التفجيرات. وأكد رئيس المجلس وائل الحلقي، أن هذه الأعمال الإرهابية الجبانة التي تحاول زعزعة الأمن والاستقرار في هذه المناطق ورفع معنويات العصابات الإرهابية المنهارة نتيجة الانتصارات الكبرى والنوعية والمتسارعة التي يحققها جيشنا الباسل على كل الجبهات بالتوازي مع حرب إعلامية مضللة ومكشوفة تحاول النيل من الدولة السورية بمكوناتها كافة.

وحمل الحلقي الدول الداعمة للإرهاب مسؤولية هذه المجازر الوحشية وعلى رأسها عصابات السفاح أردوغان وقطر والسعودية مطالبا المجتمع الدولي بضرورة أن يتحمل مسؤولياته الإنسانية والأخلاقية والقانونية تجاه هذه الأعمال اللاإنسانية وأن يضع حدا للدول الداعمة والممولة للإرهاب.

وعبر الحلقي عن ثقته بأن هذه الأعمال الإرهابية الجبانة لن تخيف الشعب السوري بل تزيده ثباتا وتصميما على تحقيق النصر ودحر الإرهاب.

وقدم الحلقي التعزية لذوي الشهداء وتمنياته بالشفاء العاجل للجرحى.

مساعدات إنسانية تدخل إلى دوما وداريا.. وبريطانيا ترحب

شاحنة مساعدات للهلال الأحمر السوري في دوما (أ.ف.ب)

وكالات

بتسهيل من الحكومة السورية، دخلت قافلة مساعدات إنسانية مقدمة من الأمم المتحدة برعاية الهلال الأحمر وبالتنسيق مع السفارة المصرية في دمشق إلى مدينة دوما في غوطة دمشق الشرقية. كما دخلت عدة شاحنات للأمم المتحدة تحمل مساعدات غذائية إلى مدينة داريا بغوطة دمشق الغربية، الأمر الذي رحبت به بريطانيا. وقالت وزارة الخارجية المصرية في بيان: إن سفارتها في دمشق، نجحت الجمعة، في تمرير قافلة مساعدات إنسانية إلى السكان المحاصرين في مدينة دوما.

وأوضح البيان الذي نقلته وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، إن «مصر تعد الدولة الأولى التي تنجح في تقديم المساعدات على الأرض في الغوطة الشرقية، إضافة إلى الأمم المتحدة». وذكر القائم بأعمال السفارة المصرية في دمشق، محمد ثروت سليم، في البيان: إن «مصر نجحت بالتنسيق مع الأمم المتحدة، والهلال الأحمر السوري، في تمرير الجزء الأول من مكونات قافلة مساعدات إنسانية، تبرعت بها شخصيات سورية في القاهرة، وتمكنت من توزيعها في دوما بالغوطة الشرقية». وأشار سليم، إلى أن المساعدات تضمنت كميات من دقيق القمح، ومواد غذائية أخرى.

وأكد، أن بلاده ستواصل دعمها للشعب السوري، وسترسل المزيد من قوافل المساعدات وبكميات أكبر إلى جميع المناطق المُحاصرة في سورية، التي ستتمكن من الوصول إليها.

وتتكون القافلة، التي دخلت إلى دوما، حسب ما ذكرت شبكة «الدرر الشامية» الإخبارية المعارضة، «من ٣٩ شاحنة تحتوي على مواد غذائية ومكملات غذائية للأطفال».

وعلى خط مواز، دخلت عدة شاحنات للأمم المتحدة تحمل مواد غذائية إلى مدينة داريا بالغوطة الغربية، تكفي لثلاثة آلاف شخص.

وقال المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ينس لاركيه، في تصريح للصحفيين بجنيف، أمس: إن «قافلة مساعدات تابعة للأمم المتحدة ومنظمة الهلال الأحمر السوري، تحمل مواد غذائية ومستلزمات طبية ونظافة، لألفين و٤٠٠ شخص، دخلت داريا».

بدوره، أوضح المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية، طارق جاساريفيتش، في تصريحات له، إن «النظام السوري منع دخول الأدوية اللازمة لعلاج الحروق»، مشيراً إلى أنه «سمح بإدخال الأدوية المستخدمة في علاج الأمراض غير المعدية، والمضادات الحيوية، والفيتامينات فقط».

من جانبها، رحبت وزيرة التنمية الدولية البريطانية، جستن جريينج مساء الجمعة، وفق ما نقلت وكالة أنباء «الشرق الأوسط» المصرية، بـ«دخول المساعدات إلى مدينة داريا في ريف دمشق، مؤكدة في الوقت نفسه بضرورة ألا تكون بادرة واحدة فقط، وضرورة وفاء نظام الرئيس (بشار) الأسد بوعده بإدخال المساعدات دون انقطاع». من جهته، أدان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، وفق ما نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء ما سماه «القصف الجوي على مدينة داريا».

وقال المتحدث الرسمي باسمه، استيفان دوغريك، في تصريحات للصحفيين من نيويورك: «ندين الهجوم على داريا، فهذا أمر غير مقبول. لقد أصبح من الصعب علينا أن نتخيل مدى الصعاب التي يتحملها الشعب السوري. نحن نتفاوض الآن على فك الحصار عن المدنيين (في سورية) وإيصال المساعدات الإنسانية لهم».

من جانبه، أعرب وزير الخارجية الفرنسي جان مارك آيرولت الجمعة في مؤتمر صحفي في نيويورك، وفق ما نقلت وكالة «أ ف ب» الفرنسية عن «استيائه الشديد» حيال قصف مدينة داريا، الأمر الذي عرقل توزيع مساعدات إنسانية على سكانها. وقال آيرولت للأنباء: «إننا فعلاً أمام ازدواجية غير معقولة للنظام السوري».

لا جولة جديدة لجنيف قريباً... والأنظار معلقة على الميدان: مصير حلب والرقة على المحك

الوطن

مع ربط المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا عقد جولة جديدة من المحادثات السورية السورية باتفاق الأطراف على معايير الانتقال السياسي، تتجه الأنظار إلى الميدان السوري، والذي يشهد عمليات عسكرية ستؤدي إلى تحديد مصير الرقة وحلب. هذه العمليات العسكرية كانت محور اللقاء الثلاثي الذي استضافته العاصمة الإيرانية قبل أيام وجمع وزراء دفاع إيران وسورية وروسيا.

وبالترافق مع زيادة مستوى التنسيق بين دمشق وموسكو وطهران في الحرب ضد الإرهاب، كانت الدبلوماسية الروسية تضع تصورها للتعامل مع الأزمة السورية وفق ثلاثة مسارات، مشددةً على ضرورة أن تستثنى المجموعات المسلحة المتعاونة مع «جبهة النصرة» و«داعش»، من نظام وقف العلميات القتالية «منبهة» واشنطن من مغبة تأجيل العمل العسكري بحق تلك المجموعات، وأصرت على وضع مسألة إغلاق الحدود السورية التركية أمام تدفق السلاح والمسلحين على الطاولة.

والخميس الماضي، خرج دي ميستورا ليؤكد أن «الوقت لم يحن بعد لعقد جولة ثالثة رسمية من المحادثات السورية»، مبيناً أن الأمم المتحدة لن تعقد جولة جديدة للمحادثات في مدينة جنيف السويسرية، «حتى يتفق المسؤولون من كل الأطراف على معايير اتفاق الانتقال السياسي» الذي تنتهي مهلة التوصل إليه في الأول من آب.

وأقلقت، على ما يبدو، تصريحات دي ميستورا روسيا، فقد ذكر وزير خارجيتها سيرغي لافروف أن بلاده قلقة من تباطؤ الجهود الرامية إلى دفع المفاوضات السورية السورية قدماً إلى الأمام، واستعرض الرؤية الروسية لحل الأزمة السورية عبر ثلاثة مسارات، داعياً إلى تكثيف الجهود لوقف هذه الأزمة.

وأوضح لافروف خلال مؤتمر صحفي الخميس مع نظيره الأردني ناصر جودة في موسكو أن «العملية السياسية (الجارية في جنيف) تمثل المسار الأول». أما «المسار الثاني فيكمن بإنهاء الاشتباكات على كامل التراب السوري»، إلا أنه أوضح أن عمليات وقف إطلاق النار يجب أن تستثني تنظيم داعش و«جبهة النصرة» والمتعاونين مع التنظيمين، معتبراً أن التباطؤ في ضرب «الإرهابيين» وتأجيل العمل العسكري بذريعة إعطاء مزيد من الوقت للمعارضة المسلحة لكي تتنصل من مواقع تنظيم داعش والنصرة، أصبح أمراً ضاراً»، في رسالة غير مباشرة للجانب الأميركي.

وقال لافروف الذي بحث أمس الأول في اتصالين هاتفيين منفصلين مع نظيريه الألماني فرانك فالتر شتاينماير والفرنسي جان ماري أيرولت الوضع في سورية وليبيا وأوكرانيا، إن المسار الثالث هو «حل الأزمة الإنسانية». وأكد ضرورة وقف تدفق الإرهابيين والأسلحة إلى سورية وبالأخص عبر تركيا.

وكشفت وزارة الخارجية الروسية عن رصد تحرك لشاحنات ضخمة تنقل الأسلحة والذخيرة وعبور أكثر من ٢٠٠ مسلح من جهة الحدود التركية وانضمامهم إلى فصائل «جبهة النصرة» الإرهابية قرب إدلب.

وحذرت الخارجية الروسية من أن تنظيمي النصرة وحركة أحرار الشام الإسلامية «الإرهابيين» يواصلان الاعتداءات على مواقع الجيش السوري شمال وجنوب حلب ويحاولان تطويق المدينة مشيرة إلى سقوط نحو ١٠٠ شهيد من المدنيين في حي الشيخ مقصود بقصف النصرة حيث يشارك في هذه العمليات أكثر من ٢٠٠٠ إرهابي.

وتتمسك موسكو بنظام وقف الأعمال القتالية، واعتبرته صامداً على الرغم مما وصفته الخارجية الروسية بـ«استمرار الاستفزازات من الإرهابيين ولاسيما في حلب وريفها» الهادفة إلى «إحباط» النظام بالكامل.

وكان اجتماع وزراء دفاع سورية العماد فهد جاسم الفريج، وإيران العميد حسن دهقان، وروسيا الجنرال سيرغي شويغو، في طهران قد بحث في تعزيز التنسيق والتعاون بين جيوش هذه الدول على الأرض ضد الإرهاب. وذكرت مصادر روسية أن الاجتماع بحث الحملة على الرقة وأيضاً الوضع في حلب، وذلك من ضمن نظام الهدنة القائم في البلاد بموجب اتفاق روسي أميركي.

وأكدت إيران مجدداً تأييدها التفاوض ومعالجة الأزمة السورية عن طريق الحوار السوري السوري، وأعلنت الموافقة على «وقف إطلاق نار مكفول ومضمون لا يؤدي إلى إعادة بنية وقدرات الإرهابيين في سورية»، في انتقاد مبطن للاتفاق الروسي الأميركي بشأن وقف العمليات القتالية والذي تمكنت في ظله المجموعات المسلحة من شن هجومين في ريف حلب الجنوبي.

ووزع الاجتماع الثلاثي الأدوار فيما يتعلق بالميدان السوري وبالأخص في حلب والرقة، خصوصاً مع اقتراب الجيش من الأخيرة.

تدعمان الخليج وتركيا لحجز مكان لهما في المنطقة

بريطانيا تدافع عن سياسات أنقرة.. وفرنسا تنشئ قاعدة في عين العرب

أنس الكردي- وكالات

وسط تقارير عن بدء القوة الفرنسية التي دخلت إلى سورية لدعم «قوات سورية الديمقراطية» في حربها ضد تنظيم داعش، ببناء قاعدة لها في مدينة عين العرب بريف حلب الشمالي، دافعت الحكومة البريطانية عن تركيا في مواجهة مجلس العموم.

وتصارع بريطانيا وفرنسا لحجز مكان لهما في النظام الإقليمي المتشكل في الشرق الأوسط من ركام «الربيع العربي». وفي ظل ما يعتقد أنه انسحاب أميركي من شؤون الشرق الأوسط سواء تحت تأثير التوجه نحو الشرق أو الانتخابات الرئاسية، توفر كلا الدولتين دعماً قوياً لدول الخليج وتركيا في مواجهة التنسيق الثلاثي بين روسيا وإيران وسورية.

ولقد تطور الدعم الفرنسي البريطاني للسياسة الخليجية والتركية في الشرق الأوسط عموماً وسورية خصوصاً، إلى نشر قوات على الأراضي السورية ضمن التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد داعش.

وذكر موقع «باسنيوز»، أحد أهم المواقع الإخبارية في إقليم كردستان العراق، أن «الفرنسيين بدؤوا بناء قاعدة عسكرية لهم في مدينة كوباني (عين العرب) شمال سورية أسوة بالأميركيين»، مبيناً أن الفرنسيين «بدؤوا ببناء القاعدة على هضبة مشتنور المطلة على مدينة كوباني (عين العرب) من الجهة الجنوبية الشرقية بإشراف خبراء ومستشارين عسكريين فرنسيين يوجدون بموقع العمل».

ونهاية الأسبوع الماضي، أكدت وزارة الدفاع الفرنسية أن خبراء ومستشارين فرنسيين باتوا موجودين على الأرض السورية بغرض تقديم النصح لـ«قوات سورية الديمقراطية».

وأضاف الموقع نقلاً عن مصدر خاص لم يكشف عن اسمه، أن «خبراء فرنسيين وبريطانيين موجودين في ريف منبج إلى جانب الخبراء الأميركيين يقدمون المشورة لقوات سورية الديمقراطية في حربها ضد تنظيم داعش».

وأفادت تقارير إعلامية بأن الأميركيين أقاموا قاعدة ومطارين في كل من عين العرب ورميلان بريف الحسكة، لكن وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين نفتا ذلك.

وجاء إعلان وزارة الدفاع الفرنسية عقب أيام من تأكيد قيادي في «قوات سورية الجديدة» وجود قوات خاصة بريطانية تساعد هذا الفصيل في مواجهة هجمات داعش على معبر التنف الحدودي مع العراق. وقبل شهرين، انتزعت «قوات سورية الجديدة» السيطرة على المعبر من التنظيم المتطرف بدعم من التحالف الدولي.

في سياق منفصل، دافعت الحكومة البريطانية عن أنقرة رداً على لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم (البرلمان). وفي شهر آذار الماضي، حثت لجنة العلاقات الخارجية في تقرير لها الحكومة البريطانية أن تضغط على تركيا لتكف عن اتخاذ مزيد من الخطوات ضد حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تتبع له «وحدات حماية الشعب»، العمود الفقري لقوات سورية الديمقراطية التي تقاتل داعش.

وفي رد مكتوب على اللجنة، أكدت الحكومة البريطانية أن تركيا تخوض حرباً شرعيةً على الإرهاب، مشيرةً إلى وجود روابط بين العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب. وأضافت في بيانها أمس الأول، بحسب ما نقل موقع «ترك برس»: «لا تعترف الحكومة بوصف اللجنة لسياسة تركيا تجاه الأكراد. إننا نعتقد أن تركيا تخوض حرباً شرعية للدفاع عن نفسها ضد (بي كي كي)، التنظيم المصنف إرهابياً في المملكة المتحدة والذي يواصل قتل الأبرياء في هجمات إرهابية».

وذكر البيان أن الحكومة البريطانية تشارك تركيا «مخاوفها المتعلقة بالروابط بين «بي. كي. كي» و(وحدات حماية الشعب) «بي. بي. غي»، وبدور «بي. بي. غي» في سورية»، وأعربت الحكومة عن «قلقها من أنماط التنسيق بين القوات الكردية السورية وبين النظام السوري وسلاح الجو الروسي، ومن التعارض المباشر لذلك مع عناصر من المعارضة المسلحة المعتدلة. إننا نواصل دعمنا لوحدة أراضي سورية. ولذلك لا نعترف بدعوات حزب الاتحاد الديمقراطي إلى منطقة حكم ذاتي كردية».

وتابع البيان قائلاً: «إن الحكومة ملتزمة بحماية الأمن القومي للمملكة المتحدة. ولتحقيق ذلك، إننا نرحّب بمساهمة تركيا في هدفنا المشترك: هزيمة داعش، وذلك من خلال منع المتطرفين من الوصول إلى العراق وسورية، والسماح باستخدام مجالها الجوي وقواعدها الجوية لقتال داعش. تركيا نفسها كانت ضحية لهجمات داعش الوحشية، في أنقرة وإسطنبول وسوروج وأماكن أخرى. وتعرضت مدينة كيليس الحدودية لقصف متكرر، أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح».

الحكومة البريطانية صرحت كذلك بأن تركيا شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الهجرة وأنها تعترف «بكرم تركيا في استضافة أكثر من ٢,٧ مليون لاجئ من سورية وحوالي ٣٠٠ ألف آخرين من جنسيات أخرى».

قولاً واحداً

طهران.. التحالفات الممكنة

مازن بلال

لم يعد ممكناً التفكير بالخروج من الأزمة السورية من دون البحث بسيناريوهات إعادة إنتاج الشرق الأوسط، وقراءة الاجتماع الثلاثي لوزراء دفاع إيران وروسيا وسورية تدخل ضمن هذا الإطار، فالحضور العسكري في سورية بدأ يتخذ شكلاً غير مسبوق؛ حتى مع عدم وجود قوات برية كثيفة من الدول الكبرى، فإدارة المعركة التي دفعت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لإرسال مستشارين ومدربين، تشكل مقدمة لتحول الحرب إلى صراع إرادات حول التكوين النهائي لبنية الشرق الأوسط في المراحل القادمة.

ورغم عدم وضوح التحالفات والترتيبات التي يمكن أن تظهر لاحقاً، إلا أن المؤشرات تضع تداعيات محتملة في حال ظهور نموذج سوري نتيجة أي توافقات دولية، لكن هذا النموذج يخضع لعاملين أساسيين: الأول مرتبط بتوازن القوى الإقليمي الذي يحتاج إلى دفع حقيقي لقوة «الدولة الوطنية» التي تسعى الولايات المتحدة أصلا لإزاحتها، واستبدالها بتوافق داخلي ينتج بنية سياسية هشة هي دون الدولة، ولكنها تنظم علاقات القوى الإثنية والمذهبية، فالدول في سيناريو الولايات المتحدة لا تعتمد على التعدد الثقافي والسياسي، بل على إدارة هذا التعدد وصولاً إلى توازن هش يشبه ما حصل في يوغوسلافيا السابقة أو السودان أو حتى الصومال.

العامل الثاني هو «الإرهاب» الذي يتم الاستناد إليه في البحث عن سناريو يمكنه أن يحد من هذه الظاهرة، أو يجعلها على الأقل ضمن نطاق جغرافي محدد ويمنعها من التطور والانتشار، ورغم أن مشكلة الإرهاب أعقد من أي سيناريو محلي أو إقليمي، لكنها في الوقت نفسه ترسم التفكير الإستراتيجي لمعظم الدول الكبرى، فسيناريو الشرق الأوسط القادم بالنسبة للولايات المتحدة يعتمد على دول «ماصة» للإرهاب نتيجة توافق المكونات في كل دولة، وفي المقابل فإن روسيا ترى أن منظومات الأمن الإقليمي هي الأقدر على إنهاء «التنظيمات الإرهابية» في المنطقة.

عملياً فإن اجتماع طهران يعبر عن توجهات «التأثير القوي» للدول ضد الإرهاب، فهو يستند لتحالفات بين الدول وليس إلى التوازن المفترض بين المكونات السكانية لكل دولة، فروسيا وإيران وسورية هي دول لا تسعى لرسم تحالف تقليدي بل تسعى لفرض سياق مختلف في مواجهة السيناريوهات القادمة تجاه شرقي المتوسط، وملامح هذا التحالف تنطلق من رؤية أن الشروط الإقليمية يجب أن تتغير حتى تتم محاربة الإرهاب، وفي المقابل فإن البنية العامة للمنطقة لا تتحمل دولاً «تمتص» الإرهاب لأن مثل هذه الحلول يمكنها أن تكرس حالة من التطرف كما حدث في أفغانستان أو حتى في العراق، فإنهاء هذه الظاهرة يستند في النهاية إلى:

– عدم وضع الإرهاب كشرط مسبق في البحث عن حلول، فتجاوز هذه الظاهرة هو الأساس والانطلاق نحو دور قوي للدول المتضررة من الوجود الإرهابي.

– توازن العلاقات في الشرق الأوسط لا يستند إلى إعادة رسم الدول من جديد، بل دعم تلك الدول كي تستوعب الصراع المزدوج ضد الفوضى ومحاولة تفتيت بنيتها.

اجتماع طهران يفتح إمكانية تحالفات غير نمطية في مواجهة الإرهاب والتفتيت، فهو بالتأكيد ليس للتنسيق الموجود أساسا بين الدول الثلاث، وهو في المقابل يمكن أن يطرح مساراً موازياً لما تقوم به الولايات المتحدة في الشمال السوري، فالسيناريوهات الجديدة تحتاج لكتلة صلبة قادرة على مواجهة انبثاق منظومة شرق أوسطية جديدة.

افتراءات لـ«الائتلاف» على الحكومة السورية بشأن سجناء أفرج عنهم

وكالات

ادعى رئيس «الائتلاف» المعارض أنس العبدة، أن الحكومة السورية أطلقت سراح سجناء واشترطت انضمامهم للجيش لدى الإفراج عنهم، مستشهداً في ادعائه هذا، ما قال إنها تقارير من سجن عدرا المركزي.

وزعم العبدة أن «التقارير الأولية تشير إلى أن ما بين ١٠٠ و١٥٠ سجيناً أفرج عنهم بموجب هذه الترتيبات، لكنهم نقلوا مباشرة إلى خطوط القتال الأمامية في حلب والقامشلي»، حسب وكالة «رويترز» للأنباء. ووفقاً للوكالة، فإن مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسورية، ستيفان دي ميستورا، كان قد قال يوم الخميس: إنه «تلقى تأكيدات من موسكو ودمشق بأن عدداً كبيراً من المحتجزين أفرج عنهم على ما يبدو». وأشار دي ميستورا إلى أن الإفراج عن المعتقلين قد يكون متزامناً مع حلول شهر رمضان أو ربما كان قراراً أحادياً وبادرة من الحكومة، مضيفاً: إنه يسعى لتأكيدات إضافية بأن المفرج عنهم مقاتلون حقيقيون وسجناء سياسيون».

وبات معروفاً أن «الائتلاف» يتلقف أي قضية ايجابية تقوم بها الحكومة السورية، ويستثمرها لتشويه صورتها وقلب حقيقة ما تعمل عليه، إذ قال العبدة: إن «من يقال إنهم أطلق سراحهم ليسوا سجناء سياسيين بل أكثرهم مدانون في قضايا جنائية وخاصة من سجنوا في جرائم مخدرات».

وأضاف: إنه «يشعر بقلق بالغ من تلك التقارير ويدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف صارم من مناورات النظام البشعة وأساليب الابتزاز التي دأب على استخدامها فيما يتعلق بقضية المعتقلين». ودعت ما تسمى «المعارضة المعتدلة» منذ فترة طويلة لإطلاق سراح «المعتقلين» وخاصة النساء والأطفال. وعيّن دي ميستورا المسؤولة السابقة بالصليب الأحمر إيفا سفوبودا للاضطلاع بالقضية.

وفي نيسان الماضي ادعى المتحدث باسم «الهيئة العليا للمفاوضات» للمعارضة، سالم المسلط أن لدى «الهيئة» قائمة فيها ١٥٠ ألف محتجز.

للبيع بالمزاد العلني

يعلن جيش التحرير الفلسطيني عن رغبته في بيع عدد من العربات الخفيفة المنسقة مع قطع تبديلية بالية.

للاطلاع على الشروط المطلوبة:

يرجى مراجعة مقر لجنة المبيعات الكائن في مستوصف الشهيد أحمد أبو عمر في مخيم جرمانا خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان.

ويحدد موعد المزاد العلني بعد ثلاثة أيام من انتهاء تقديم الطلبات.

للاستعلام: ٤٧١٢٢٥٠